المحاضرة السادسة:

القياس اللغوي بين المناطقة والفقهاء والنحاة

القياس آلية لغوية جيء به لمسايرة التطور اللغوي والتوليد اللساني فينطلق النحوي في عمله من العناصر المتشابهة فيقوم باستقرائها ليستخرج القواعد منها.

تعريف القياس: القياس في اللغة مصدر قاس يقيس بمعنى قدر وقارن الشيء بالشيء لمعرفة مقداره بالنسبة اليه وقاس الحبل قارنه بآلة قيس لمعرفة طول.

القياس عند المناطقة: هو احدى الوسائل التي تنظم التفكير بطريقة صورية وقد عرفه أرسطو في كتابه المباحث بأنه الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنها بالضرورة شيء آخر إنه قول مركب من قضيتين أو أكثر متى سلم لزم عنه لذاته قول آخر وبطريقة الانتقال من العام إلى الأقل عموما، وطريقة تبدأ من الأعلى إلى الأسفل ومن جانب الأجناس إلى الأنواع ومن الأنواع إلى الأفراد، كما في المثال: كل إنسان فان، سقراط إنسان، سقراط فان.

القياس عند الفقهاء: هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه لاشتراكهما في علة الحكم وبه تراد الأحكام الاجتهادية إلى الكتاب والسنة وأثر هذا القياس في النحو واضح، وإذا كان القياس في النحو كما ذكرنا فإنه يكون من باب الخضوع لحكم التماثل بين الأمور الذي يوجب التماثل في أحكامهما فقد نص الشارع الحكيم على حرمة الخمر ثم عمم الفقهاء حكمها عن طريق القياس على كل شراب مسكر.

القياس عند النحاة: عرف ابن الأنباري القياس بقوله حمل غير المنقول على المنقول إذا في معناه وقيل حمل فرع على أصل لعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع وهذه الحدود متقاربة ولا بد لكل قياس من أربعة أركان: أصل، وفرع، وحكم، وعلة.

أركان القياس:

المقيس عليه: او الأصل وهو المسموع من الكلام العربي الفصيح وشرطه أن يرد بكثرة عن العرب فيخرج من الندرة أو الشاذ وأن يكون موافقا للقياس.

المقيس: وهو الفرع فالمقيس من الكلمات تكون على أصل الوضع أصل الاشتقاق وأصل الصيغة.

العلة: هي السبب الذي يوجب الحكم للفظ ما، فيندرج ضمن شبيهه لتحصيل القاعدة.

الحكم: وهو ما قضى فيه النحاة بالواجب أو الجواز أو المنع أو الضعف أو القبح أو الرخصة، فالنحاة حين يقولون يجب فإنهم يقصدون أن هذا أصل من الأصول التي يجوز المتكلم أن يخالفها، فإذا خالفها انتهك حرمة النحو.

المحاضرة السابعة:

موقف ابن مضاء القرطبي من القياس

القياس هو أحد أدلة أصول النحو الأساسية، وقد وقف منه النحاة مواقف كثيرة حسب اتجاه ومرجعية العالم، ومن الذين اتخذوا من القياس موقفا هو ابن مضاء القرطبي.

ابن مضاء القرطبي والقياس: يقول ابن مضاء القرطبي " والعرب امه حكيمه فكيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع وإذا فعل أحد من النحويين جهل ولم يقبل قوله فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضا وذلك أنهم لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمها إلا إذا كانت علته حكم الأصل موجودة في الفرع وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل وتشبيههم إن وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل وفي هذا كان موقف ابن مضاء من القياس على جهتين أولهما أنه كان لا يمانع في الاحتكام إليه إذا كان فيه ما يؤيده من السماع أو ما فيه نص على قول فقهاء الظاهرية أما إذا خلا من ذلك فهو ضرب من التقول والادعاء الذي قال عنه ابن حزم يحلل الحرام ويحلل الحلال.

فالأول يمثله القياس النحوي حنين النحوية والذي عرفه النحاة بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه فهو قياس قائم على الحاق الأمثلة بالقواعد فالمنقول المطرد هو القاعدة وغير المنقول هو المثال، قال في باب التنازع بعد أن عرض صورا منه بين الأفعال أعلمت وأعلمني زيد عمرو منطلقا على التعليق الثاني وعلى التعليق الأول اعلمت وأعلمنيه إياه زيدا عمرا منطلقا ورأيه في هذه المسألة ومشاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول واحد قياس بعيد لما فيه من الإشكال بكثره الضمائر والتقديم والتأخير ففكرة القياس ترتبط ضمنيا بمسألة النص فإن وجد جاز وإلا فلا وهو مذهب أهل الظاهر.

أما الثاني فيمثله القياس العقلي وهو قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة إذ يرى أن النحاة لم يتحروا الدقة فيه ذلك أنهم يحملون الأشياء على أشياء دون أن تكون صلة كاملة بين الأمرين أي أن المشابهة غير تامة بين المقيس والمقيس عليه، فإن الشيء لا يقاس على شيء إلا إذا كان حكمه مجهولا

والشيء المقيس عليه معلوما وكانت العلة الموجبة للحكم موجودة في الفرع ومن الأمثلة القياسية التي حكم بها ابن مضاء بفسادها القول وبعدم الصرف في الأسماء على الأفعال لعلة الشبه بينهما في عدم إلحاق التنوين والجر بالفعل إذ إن العلة في عدم تنوين الفعل ثقله والأسماء غير المنصرفة تنصرفا تاما ثقيلة لعدم دورانها على الألسنة لذلك لم يلحقها التنوين فمنعت من الصرف بثمن الفعل وصار الجر تبعا له فابن مضاء يرفض هذا النوع من القياس معتمدا على أساسين:

أحدهما عقلي يلخصه أن المشابهة غير كاملة بين المقيس والمقيس عليه والآخر اللغوي وهو إنكار أن العرب أرادت ذلك أو بعبارة أخرى إنكار أن يكون هذا مما له صلة بنطق العربي واستعمالاتهم.

المحاضرة الثامنة

موقف اللغويين المحدثين من القياس

أخذ القياس حيزا كبيرا من النقاش والتحليل لما له دور هام في التفكير اللغوي العربي القديم والحديث والنحاة العرب المعاصرون قد أدلوا بدلوهم في أهميه القياس ومن الآراء

1 **تمام حسان:** يرى تمام حسان أن القياس في عرف النحاة كان إما من قبيل القياس الاستعمالي أو القياس النحوي فالأول هو انتحاء كلام العرب وبهذا المعنى لا يكون القياس نحوا وإنما يكون تطبيقا أما الثاني فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه والقياس التطبيقي الاستعمالي هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة فللطفل ملكة فطرية تجعل في استطاعته أن يكتسب اللغة التي يسمعها من حوله بواسطة استظهار نظامها وتشرب طرق تركيبها وهذا القياس الاستعمالي نفسه هو الذي يسعى المعلم إلى تدريب تلاميذه عليه في حجرة الدراسة مع فارقين أساسيين بينه وبين القياس الاستعمالي في محيط المدرسة.

2- عبد العال سالم مكرم: يرى عبد العال سالم مكرم أن قياس عبد الله بن أبي اسحاق والأقيسة النحوية التي ظهرت على يد النحاة بعده إلى عصر سيبويه لم يكن قياس منطق وجدل بل قياس فطرة وطبيعة ومن البديهي أن الانسان يقارن بين الأشياء فيعرف صفاتها المتشابهة والمختلفة ثم يستنبط من هذه الصفات المتشابهة مقاييس وأصوله.

ويقول وموطن العجب في هذه الإجابة استنكار عبد الله بن أبي إسحاق لهذا السؤال واستنكار يدل على منهجه في الدراسة النحوية فإن لغات العربية واسعة ومتعددة والاعتماد عليها يوقع في اضطراب لغوي ولذلك فان المنهج السليم في رأيه هو استقراء مستوى معين من كلام العرب والقياس عليه بغض النظر عن اللهجات المختلفة ومن هنا قال قولته المشهورة عليك بباب من النحو يطرد وينقاس وقد أشار الدكتور علي أبو المكارم إلى هذا المعنى فقال المقيس عند ابن أبي اسحاق هو ما ننشئه من نصوص لغويه والمقيس عليه ليس كلام العربي بل ما طرد من هذا الكلام وانقاس حتى أصبح قاعدة.

3– منى إلياس الحديدي: تقول إن ابن ابي اسحاق كان أول من اهتدى بفطنته إلى أن ثمة ظواهر في العربية تحكمها قوانين جامعه تنتظم جزئياتها وأن ثمة ما لا يطرد فيه ذلك بمعنى أن في أمور اللغة ما لا يؤخذ إلا عن طريق السماع البحث دون أن يكون خاضعا لقانون مضطرد وأن ثمة ظواهر لغوية تخضع لمثل هذا القانون وأنه جعل همه في تحري هذه الظواهر واستظهاره القوانين الجامعة وهذا ما معناه بقوله ليونس بن حبيب عليك بباب من النحو يطرد وينقاس.

4- **إبراهيم السامرائي** يقول إن التماس العلة والتمسك بالقياس لا يلتئم والطبيعة النحوية وكان عليهم أن يقتصروا على وضع شيء يعصم اللسان من اللحن ولكن النحاة ابتداء من أبي إسحاق الحضرمي ساروا في سبيل المحاكاة للمناطقة والمتكلمين وأصحاب الجدل وكان من تمام الأدوات لدى المثقف أن يلم بمنطق أرسطو وحكمة سقرا ط ولذلك أقبلوا على ذلك إقبالا كلفهم عناء ولا سيما في علوم العربية

5– **مهدي المخزومي:** وبدلا أن يكون القياس والتأويل أداتين لتفسير اللغة كان لديهم أداتين لصنع اللغة وخلق صورها وايجاد صور من التعبير لم يكن يعرفها أصحاب اللغة أنفسهم حتى استحالت اللغة أو كادت إلى مجموعة من القوانين التي أفرغتها أدواتهم العقلية من قوالب معينة ثابتة ناسين أن اللغة وإن كانت أداة الفكر ليست هي الفكر نفسه وليست أحكامها أحكامه وناسين أن اللغة تتطور وتخضع لعوامل نفسية واجتماعية وبيئية.

لمحاضرة التاسعة

العلة وأنواعها

العلة هي السبب الذي يوجب الحكم للفظ ما فيندرج ضمن شبيهه لتحصيل القاعدة وهي لازمة من لوازم القياس لكي يكون هناك حكما وهي المسوق لتبرير الحكم قال لصاحب المستوفي إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوشاقة وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخوله ولا متسمح فيها وقد قسم الزجاجي العلل إلى ثلاث تعليمية وقياسية وجدلية.

العلل التعليمية: هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا وإنما قسنا عليه مثال ذلك إنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم وركب زيد فهو راكب عرفنا اسم الفاعل وهذا كثير جدا، فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيدا قائم إن قيل بما نصبتم زيدا قلنا لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأن كذلك علمناه ونعلمه وكذلك قام زيد إن قيل لما رفعتم زيدا قلنا لأنه فاعل اشتغل فعله به فهذا ما اشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب.

العلل القياسية: يأتي الزجاجي بمثال فإن يقال لمن قال نصبت زيدا بإن في قوله إن زيدا قائم ولما وجب أن تنصب أن الاسم في إن زيدا قائما فالجواب في ذلك أن يقول لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته في المنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا والمرفوع مشبه بالفاعل لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قدم المفعول على فاعله نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك.

العلل الجدلية النظرية: يقول الزجاجي هي كل ما يعتل به في باب إنا بعد هذا مثل أن يقال فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال وبأي الأفعال شبهتموها بالماضية أو المستقبلية أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمرو وهل شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك هو فرع ثاني فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول أي قياس اطراد وهي أسئلة فلسفية كلامية من أجل إثبات هذا النوع من العلة مجرد وسائل لإدراك ضوابط اللغة من استنتاج العلماء وليس من الضروري أن يكون العرب قد اعتمدوها في كلامهم.